

بيان

الناشط الحقوقي مصطفى بديع حاج بكري وابنته

رهن الاعتقال التعسفي

علمت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، استنادا الى معلومات المنظمة العربية لحقوق الانسان في

سورية

،

أنه

بتاريخ

20102010

قام

فرع

المخابرات

العامة

في

محافظة

اللاذقية

باستدعاء

عضو

المنظمة

العربية

لحقوق

الانسان

في

سورية

السيد

مصطفى

بديع

حاج

بكري

(
معهد
الديكور
)
وتم
المقبض
على
ابنته
الوحيدة
اشراق
مصطفى
بديع
حاج
بكري
تولد
1986
خريجة
المعهد
المتوسط
وصادرت
جهاز
الكمبيوتر
في
نفس
اليوم
الساعة
التاسعة
هذا
وقد
تم
ارسالهما
الى
دمشق
بعد
اسبوع
من
تاريخ
اعتقالهما
دون
معرفة
أي
سبب
لهذا التصرف
,

وحتى
الآن

لم
يعرض
على
المقضاء
الاستثنائي
أو
المعادي
لمحاكمته
ومعرفة
سبب
توقيفه
.

إننا في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، إذ نستنكر وندين الاعتقال التعسفي بحق:

الناشط الحقوقي مصطفى بديع حاج بكري وابنته اشراق

، فإننا نبدي قلقنا البالغ على مصيرهما ،كما نبدي قلقنا من إصرار الأجهزة الأمنية على مسار الاعتقال التعسفي خارج القانون ومما
حقه
المثقفين
والكتاب
والمعارضين
،
الذي
يشكل
انتهاكا
صادرا
للحريات
الأساسية
التي
يكفلها
الدستور
السوري،
وذلك
عملا
بحالة
الطوارئ
والأحكام
العرفية
المعلنة

في
المبلاد،
واين
الملجان
تري
في
استمرار
اعتقالهما
،
و
احتجازهما
بمعزل
عن
العالم
المخارجي
لفترة
طويلة،
يشكلان
انتهاكا
للمتزامات
سوريا
بمقتضى
تصديقها
على
الاتفاقيات
الدولية
المعنية
بحقوق
الإنسان
وبشكل
خاص
العهد
الدولي
الخاص
بالحقوق
المدنية
والسياسية
الذي
صادقت
عليه
بتاريخ
1241969
ودخل
حيز
النفذ
بتاريخ

2331976

،

وتحديدا

المواد

7

و

9

و

14

و

19

و

21

و

22 .

وكذلك

يشكل

اعتقالمهما،

انتهاكا

واضحا

لإعلان

حماية

المدافعين

عن

حقوق

الإنسان

الذي

اعتمد

ونشر

على

الملأ

بموجب

قرار

الجمعية

العمومية

رقم

52144

بتاريخ

9

كانون

الأول

ديسمبر

من

عام

1998.

وتحديدا

في

المواد

1

و

2

و

3

و

4

و

5

.

كما

أننا

نذكر

السلطات

السورية

أن

هذه

الإجراء

يصطدم

أيضا

بتوصيات

اللجنة

المعنية

بحقوق

الإنسان

بدورها

الرابعة

والثمانين

،

تموز

2005

،وتحديد

الفقرة

السادسة

بشأن

عدم

التقيد

بأحكام

العهد

الدولي

المخاص

بالحقوق

بالمدنية

والسياسية

أثناء

حالة

الطوارئ

(

المادة

4)

وبكفالة

هذه

الحقوق

ومن

بينها

الموارد

9

و

14

و

19

و

22

،

والمفكرة

الثانية

عشر

من

هذه

التوصيات

والتي

تطالب

الدولة

الطرف

(

سورية

)

بأن

تطلق

فورا

سراج

جميع

الأشخاص

المحتجزين

بسبب

أنشطتهم

في

مجال

حقوق

الإنسان

و
أن
تضع
حدا
لجميع
ممارسات
المضايقة
والترهيب
التي
يتعرض
لها
المدافعون
عن
حقوق
الإنسان
.
وأن
تتخذ
التدابير
العاجلة
لتنقيح
جميع
التشريعات
التي
تحد
من
أنشطة
منظمات
حقوق
الإنسان
وبخاصة
التشريعات
المتعلقة
بحالة
الطوارئ
التي
يجب
أن
لا
تستخدم
كذريعة
لقمع
أنشطة
تهدف
إلى
النهوض

بحقوق
الإنسان
وحمايتها
.

كما ذكر السلطات السورية أن هذه الإجراءات تصطدم أيضا بتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين ،
تموز

2005

،وتحديد

المفكرة

المسادسة

بشأن

عدم

المتقيد

بأحكام

العهد

الدولي

الخاص

بالحقوق

بالممدنية

والسياسية

أثناء

حالة

الطوارئ

(

المادة

4)

وبكفالة

هذه

الحقوق

ومن

بينها

المواد

9

و

14

و

19

و

22 .

كما

تصطدم

مع

توصيات

لجنة

مناهضة

التعذيب

بدورها

44

مايو

2010

وتحديدا

الفقرة

10

المتعلقة

بدواعي

القلق

المتعلقة

باستمرار

العمل

بحالة

الطوارئ

التي

سمحت

بتعليق

الحقوق

والحريات

الأساسية

،

كما

نذكر

السلطات

السورية

بتوصيات

اللجنة

ذاتها

المتعلقة

بالضمانات

القانونية

الأساسية

للمحتجزين

الفقرة

9

،

التي

تؤكد

على

ضرورة

اتخاذ

تدابير

فعالة

لضمان

أن

يمنح

المحتجز

جميع

المضمانات

القانونية

الأساسية

منذ

بداية

احتجازه

،

بما

في

ذلك

الحق

في

الدصول

المفوري

إلى

محام

و

فحص

طبي

مستقل

،

إعلام

ذويه

،

وأن

يكون

على

علم

بحقوقه

في

وقت

الاحتجاز

،

بما

في

ذلك

حول

التهمة

الموجهة

إليهم

،
والمثول
أمام
قاض
في
غضون
فترة
زمنية
وفقا
للمعايير
الدولية

.
وإننا في (ل د ح) نطالب الحكومة السورية بالإفراج عن:

الناشط الحقوقي مصطفى بديع حاج بكري وابنته اشراق

وكذلك الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، ووقف الاعتقال التعسفي وذلك عبر إلغاء حالة الطوارئ والأحكام ال

عرفية
غير
الدستورية

،
وكذلك
العمل
على
تنفيذ
التوصيات
المقررة
ضمن
الهيئات
التابعة
لمعاهدات
حقوق
الإنسان
الدولية
والإقليمية
,
والموفاء
بالتزاماتها

الدولية
بموجب
تصديقها
على
المواثيق
الدولية
المعنية
بحقوق
الإنسان
.

دمشق 11201028

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا

مكتب الأمانة